81 عاما على تأسيس المملكة العربية السعودية إصلاحات واعدة وصمود دائم امام العواصف

طارق ترشيشي

تحتفل المملكة العربية السعودية في هذه الايام بعيدها الوطني الحادي والثمانين، في خِضمّ عالم عربي يغلي بالثورات والمتغيرات، من مشرقه الى مغربه. فإلى شرقها تشهد البحرين حركة احتجاج واضطرابات لم تَرس على بَر بعد، على رغم تدخّل قوات "درع الجزيرة". والى الشمال حيث العراق الجريح والنازف منذ مطالع تسعينيات القرن الماضي، والى جانبه سوريا التي تشهد ما تشهده من احتجاجات ومواجهات دامية ومستمرة بين النظام والمحتجين منذ آذار الماضي، الى لبنان الذي يَكتوي يوميّا بنار ما يجري حوله. أمّا في الجنوب، فهناك اليمن الذي تضطرب ارضه بين النظام والثائرين ضده. وفي الغرب، هناك مصر التي شهدت ثورة أطاحت الرئيس حسني مبارك ولم تترجم شعاراتها بعد النظام الذي طمحت اليه هذه الثورة، الى تونس التي تعيش مرحلة بناء نظام جديد ما زال يشهد عثرات كثيرة، وصولا الى ليبيا التي ما تزال تشهد معارك بين الثوّار وفلول القذافي، ناهيك بالوضع الفلسطيني ذلك الجرح النازف الذي يحظى بدعم المملكة والعرب منذ النكبة عام 1948، والذي يشهد الآن معركة حامية الوطيس في أروقة الامم المتحدة حول قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في المنظمة الدولية والحبل على الجرار...

لذا، يمرّ العيد الوطني للمملكة والعالم العربي في حال من انعدام الوزن والتوازن فاقدا المرجعية المركزية وجامعته متراجعة الدور، والتضامن العربي مفقود نتيجة انشغال كل دولة بمشكلاتها الداخلية والخارجية من جهة، بسبب غياب مثلّث النظام العربي السعودي. السوري. المصري الذي كان يشكّل دوما حَلّال المشكلات العربية كلما عصفت بالجسم العربي أزمة. وبالنظر الى ما يعيشه العالم العربي من اضطراب، تبدو المملكة، وعلى رغم كلّ ما يحوطها من بؤر توتّر، ما تزال الاكثر قدرة على المبادرة على اخراج العرب ممّا هم فيه من مشكلات، خصوصا انها كانت تتمتّع بسابقات وتجارب مشجعة وفاعلة في هذا الاتجاه، ومنها المبادرة التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة الكويت الاقتصادية عام 2008، عندما تصالح مع الرئيس السوري بشار الاسد، وشكّل ذلك نواة لمصالحة عربية شاملة عقدت عليها الآمال، فجاءت تطورات لاحقة لتوقفها، قبل ان يحصل في مصر ما حصل، وكذلك في دول عربية عدة مشرقية ومغربية، واتسعت معه رقعة التدخلات الاجنبية في الشأن الداخلي العربي، ما جعل كل دولة تنزوي على نفسها مكابدة مشكلاتها، فتعطلت مؤسسة القمة العربية، وباتت جامعة الدول العربية بمثابة صوت تتردد أصداؤه في دنيا العرب والعالم ولا من مُجيب.

فالاستقرار السياسي يمثّل في رأي خادم الحرمين الشريفين "مطلبا أساسيا للمحافظة على كيان الدولة، وتحقيق التنمية وحمايتها ومنجزاتها. ومن هنا، فقد تمّ إكمال منظومة تداول الحكم بإصدار نظام هيئة البيعة ولائحته التنفيذية وتكوين هيئة البيعة".

وفي ضوء كل ما يجري عربيا ودوليا، يظهر ان المملكة تمكنت من الصمود امام كل الانواء والرياح الاقليمية والدولية، بخطوات اتخذتها قيادتها على المستويين الداخلي والخارجي، ما جنّبها أي انعكاسات سلبية ابتداء من أزمة اليمن الاولى بين النظام والحوثيين، ثم في ظل الازمة القائمة حاليا بين النظام ومعارضيه، وصولا الى ما يجري في غير دولة وبقعة عربية تتأثر به المملكة والجسم العربي كله.

اوضاع ومتغيرات

على أنّ المملكة واجهَت منذ انطلاق النظام الدولي الجديد، إثر احداث ايلول 2001، أوضاعا دولية ومتغيرات جديدة تزامنت مع رغبة داخلية بالسَير في البلاد نحو إصلاحات، فأطلقت مسيرة الاصلاح الاولى، بإصدار الملك عبد الله مجموعة قرارات مهمة، لعلّ ابرزها إجراء تعديلات اساسية في نظام مجلس الشورى أتاحَت لأعضائه مزيدا من المرونة والحرية في مناقشة القضايا المهمة التي كان يصعب النقاش فيها سابقا. وتزامن ذلك مع تأسيس هيئة حقوق الانسان الحكومية وجمعية حقوق الانسان، ثم تمّ إجراء الانتخابات البلدية الى جانب قرارات اخرى اتخذها خادم الحرمين عكست رغبته في التغيير، مؤكدا ان التغيير ينبغي أن يتخطى الاشخاص الى التغيير في الفكر والنهج.

"صواريخ الديموقراطية"

وفي تلك الاثناء، وقبيل الغزو الاميركي للعراق، قال وزير الخارجية الامير سعود الفيصل ردّا على سؤال صحافيين غربيين عن تخوّف المملكة من قيام نظام ديموقراطي في العراق يمكن ان ينقل تجربته الى دول المنطقة، ومنها السعودية: "إننا نفضّل ألف مرة ان تطلق علينا صواريخ الديموقراطية، مِن أن تطلق علينا صواريخ سكود العراقية"،

الملك عبد الله بن عبد العزيز (ا ف ب)

وذلك في اشارة منه الى صواريخ "سكود" التي اطلقها صدام حسين على المدن السعودية أثناء حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي في مطلع التسعينيات.

مبادىء الملك الاصلاحية

ولذلك، يحرص الملك عبد الله في خطبه وأحاديثه الى السعوديين في مختلف المناسبات، على شرح رؤيته وتصوراته الاصلاحية، ملخّصا إيّاها بالآتي:

اولا، إنّ الاصلاح هو ضرورة اساسية، وإنّ المضي في خطواته الى الأمام هو قرار لا محيدة عنه.

ثانيا، ان الاصلاح ينبغي ان يواكب روح العصر والتطورات التي يشهدها العالم بكلّ ما تفرضه من تحديات.

المملكة قادرة على إخراج العرب ممّا هم فيه

ثالثا، ان الاصلاح يجب ان يبدأ بالنفس، أي من ذات الانسان، بمعنى ألّا يكون اصلاحا شكليا لا جوهر فيه، وذلك تبعا للآية الكريمة: "ان الله لا يغيّر ما بقَوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم".

رابعا، ان الاصلاح يجب ان يكون شاملا للمجتمع بكل فئاته من دون إستثناء.

خامسا، ان الاصلاح ينبغي ان يتم بتأنٍ وتدرّج مدروسين، وان يَفي بمتطلبات الشعب ويحافظ على نسيجه الاجتماعي السعودي. وارتكازا على هذه المبادىء، نفّذت الحكومة السعودية جملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية، الهادفة الى تشجيع المشاركة السياسية وتطوير النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الخارجية وتوسيع الفرَص الوظيفية للسعوديين.

وفي اطار الاصلاح السياسي، وضعت القيادة السعودية في السنوات القليلة المنصرمة النظام الاساسي للحكم الذي يحدد حقوق المواطن ومسؤولياته وواجبات الحكومة ومسؤولياتها، كذلك تم تأسيس مجلس الشورى ومجالس المناطق والمجالس البلدية التي يتم اختيار نصف أعضائها بالانتخابات الشعبية، في خطوة اولى نحو تحقيق الديموقراطية الفعلية في الادارة والحكم، وفتح المجال اكثر للمشاركة في الشأن العام.

اما على صعيد الاصلاح الاقتصادي، فقد منحت الحكومة السعودية القطاع الخاص مزيدا من الصلاحيات والدعم، في موازاة صدور النُظم الخاصة بالاستثمار وتحرير التجارة وتحرير الاقتصاد عموما. وفي هذا الإطار، كان تأسيس المجلس الاقتصادي الاعلى من أجل تسريع تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، والتي تمثلت بنجاح المملكة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وخصخصة بعض القطاعات التابعة للدولة وتحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر، بما في ذلك قطاع الهيدركاربون المهم وتنويع العائدات الضريبية. كذلك، تمّ إنشاء الهيئة العليا للاستثمار الى جانب الهيئة العليا للسياحة، من اجل التخفيف من الاعتماد على قطاع النفط. وقد أدّت هذه الاصلاحات بالبنك الدولي الى الاعتراف في تقريره الاخير بأن المملكة تتصدر مجال الاصلاح في العالم من حيث توفير افضل الاجواء للتجارة والاستثمار، إذ إنها تبوّأت المرتبة 23 بين الدول الـ 178 التي شملها التقرير. والى كل هذه الاصلاحات، شهدت المملكة مؤتمرات الحوار الفكري الوطني التي تشاركت فيها نُخب من السعوديين على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، من اساتذة جامعات وناشطين ومثقفين من الرجال والنساء، وذلك من اجل ملاقاة المطالب الاصلاحية التي عبّرت عنها اطياف المجتمع السعودي، وتم تأسيس مركز متخصص للحوار الوطني أصدر توصيات تؤكد التمسك بالعقيدة الاسلامية وتشدد على الوحدة الوطنية، وذلك لمواجهة التطرف وتهيئة المناخات الملائمة التي تساهم في ابراز المواقف السعودية الرافضة للإرهاب والفكر الارهابي. وقد قال الملك عبد الله في احدى خطبه: "إنّ تواصل الحوار سيكون إنجازا تاريخيا يساهم في إيجاد قناة للتعبير المسؤول، لها أثر فعّال في محاربة التعصب والغلو والتطرف، يوجد مناخا نقيّا تنطلق منه المواقف الحكيمة والآراء المستنيرة التي ترفض الارهاب والفكر الارهابي".

والحوار في فهم خادم الحرمين "مشروع تحتاجه المجتمعات الانسانية في العالم، كلما احتاجت الى الامن والرخاء ورفضت التطرف والارهاب، ولا يمكن تجاهله او التخلي عنه، حتى في ابسط الامور". ويرى ان الحوار بكلّ أبعاده الانسانية والثقافية هو روح نمو نحو الرقي والازدهار والطمأنينة، بعد كل الاحداث التي مَرّت بها المملكة خلال السنوات الماضية.

قضايا المرأة

والى كل ذلك، يُولي خادم الحرمين المرأة السعودية وحقوقها اهتماما خاصا، فكان قراره الأخير السماح لها بالعضوية في مجلس الشورى، والترشّح للانتخابات البلدية. وهو يقول في هذا الصدد: "أؤمن بقوّة بحقوق النساء... أمي امرأة وأختي امرأة وابنتي امرأة وزوجتي امرأة... سيأتي اليوم الذي ستتمكن فيه النساء من أخذ دورهن الكامل في المجتمع... إن المسألة تتطلب الصبر".

ويعكس هذا الكلام الملكي اقتناعا لدى خادم الحرمين بأنه في مجتمع محافظ كالمجتمع السعودي، لا يمكن تمكين المرأة السعودية من حقوقها دفعة واحدة، وإنما تدريجا، وفي ظل بناء ثقافة تظهر أحقيّة هذه الحقوق التي أقرّتها الشريعة الاسلامية، وتعبيره عن "الصبر" يؤكد الإصرار على المضي في هذه الاتجاه عبر إقرار الخطوات الخاصة بالمرأة تباعا.

السياسة الخارجية

أمّا على مستوى السياسة الخارجية، فإنّ المملكة ما تزال تعتمد ثوابت تقوم على علاقات جوار جيدة مع دول المنطقة، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات وتوطيدها مع الدول المحبّة للسلام في العالم. وتعكس هذه السياسة جملة وقائع منها:

1 – التزام خدمة الاسلام ومصالح الامة الاسلامية، كون المملكة تحتضن الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) اللذين يتوجه اليهما نحو مليار ونصف مليار مسلم.

2 – دعم الامم المتحدة في عملها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ودعم التنمية المستدامة وحماية حقوق الانسان بما يحترم تنوّع المجتمعات والثقافات وخصوصياتها.

3 – رفض الارهاب بكل اشكاله ومظاهره، ورفض اي محاولة لربط الاسلام بالعنف، لأنه دين سلام ويدعو الى التعايش بين الشعوب في سلام وأمان وتعاون.

4 – دعم العمل لتحقيق السلام في الشرق الاوسط، ومعالجة القضية الفلسطينية بقيام دولتين وفقا لقرارات الشرعية الدولية. وفي هذا الاطار، كانت المبادرة العربية للسلام التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين وتبَنّتها القمة العربية في بيروت عام 2002.

لا تدخّل في الشؤون الداخلية لدول الجوار

5 – التشديد على حق السلطة الشرعية في لبنان في بسط سلطتها وسيادتها على كل الاراضي اللبنانية، والتزام جميع الاطراف القرار الدولي 1701.

6 – التشديد على وحدة العراق واستقلاله وسيادته.

7 – التشديد على جعل منطقة الشرق الاوسط، بما فيها الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ودعم حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ودعوة الاطراف المعنية الى التقيّد بتسوية سلمية للازمة النووية الايرانية. والى كل ذلك، ساهمت المملكة بنسبة 4 في المئة من إجمالي نتاجها القومي في دعم الدول النامية، وهي أعلى نسبة بين الدول المانحة في العالم. وكان للبنان، ولا يزال، نصيب وافر من هذا الدعم.

يبقى ان ما تحقق في المملكة من اصلاحات على الاصعدة المختلفة، يشكل بداية لمزيد من الاصلاحات المطلوبة، والطريق طويلة في هذا الصدد، خصوصا في ظلّ التحديات الماثلة محليا وإقليميا ودوليا، والتي تفرض مواجهة في الموقف والعمل، وهو النهج الذي يسير عليه خادم الحرمين الشريفين، وأمامه كثير من المطالب الاصلاحية. وهو يوازي بين الحركة الاصلاحية الداخلية وبين علاقة المملكة بالعالم، فإلى الحوار الداخلي الذي يُفضي الى مزيد من الاصلاحات، هناك حوار مع الخارج ينبغي ان يفضي الى تعاون دولي بُغية تحقيق السلام للشعوب، ومحاربة كل ما يتهدده من إرهاب وتعصب وانغلاق.